

الفصل الخامس

مظاهر ضعف وقوة الاستثمار الأجنبي

الاقتصاد الكلي:

- بصفة عامة يمثل حجم السوق الداخلية و/أو الإقليمية من أهم العناصر التي تؤثر على قرار الاستثمار أو عدم الاستثمار أو ضعف الاستثمار الأجنبي.
- ولكن هناك عناصر أخرى هامة ذات طابع اقتصادي مبنية على بعض التحديات التي تواجهها الدول العربية من :
 - نمو سكاني سريع يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة؛
 - ضعف قطاع الصناعة، إلى جانب عدم تطور الخدمات المالية، والتأخر التكنولوجي؛
 - هيمنة القطاع العام في اقتصاد غير متنوع ، وغير متحرر، ومعتمد على الموارد الأولية.

الاقتصاد الكلي:

- استقرار العملة أمام العملات الأجنبية يدل على ثقة السوق الخارجي ويخلق الاطمئنان لدى المستثمرين المحتملين .
- من ناحية أخرى تؤدي سياسة الأسعار الرشيقة، والمستوى المعتدل للتضخم المالي، إلى التقليل من أسعار الفوائض وبالتالي تشجيع الاستهلاك والاستثمار.

الاقتصاد الكلي :

- الانفتاح العالمي وإستراتيجية التنوع في الشركاء التجاريين والتحرر الاقتصادي يزيد من ثقة المستثمرين والشركات الأجنبية الكبرى في البلد المضيف.

- ومن الواضح في هذا الصدد أن الهياكل العامة ليست كفيلة بتلبية الحاجيات الاستثمارية الحالية في عدد من القطاعات. وبالتالي، فإن القطاع الخاص الأجنبي هو وحده الكفيل بمواجهة الوضع الراهن، إلى جانب الاستثمار المحلي ومساهمة الكفاءات ورؤوس الأموال الخارجية.

الاقتصاد الكلي:

- وتمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهم الوسائل الفعالة المؤدية لنمو الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر دخله وتوفير فرص عمل جديدة للأجيال الشابة.
- وتساهم الاستثمارات الأجنبية في تحويل فعلي للتكنولوجيا.
- وللاستفادة من الآثار الايجابية الناجمة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا بد من توفير مستوى كفاءة ومهارة وطنية عالي جدا.
- ويتم ذلك خاصة بتكليف النظام التربوي والعلمي مع المتطلبات المحلية للصناعة، وتطوير علاقات الشراكة الوطنية والأجنبية.
- مناخ الاستثمارات الأجنبية المباشرة : الإطار القانوني والمؤسسي.
- المؤسسات الحكومية المكلفة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة:
- في العديد من الدول تم إنشاء هيئة للاستثمار وهي الهيئة المكلفة بالنهوض بكل الاستثمارات بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المؤسسات الحكومية المكلفة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة:

- أن إحداث هذه الهيئة يمثل عاملا ايجابيا جدا، في تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة. لكن في العديد من الدول العربية تتمتع الهيئة باختصاص عام جدا وبوظائف متنوعة ولكنها في مجملها وظائف إدارية تتمثل في إسناد التراخيص،

- أن النهوض بالاستثمارات لا يمثل إلى حد الآن وظيفة رئيسية في اغلب الدول العربية بالرغم من وجود عدة بلدان ناشطة في هذا المجال.
- ### إستراتيجية الإعلام وتشجيع الاستثمارات:

- تعاني الدول العربية من نقص كبير في جمع وتوظيف وتوزيع البيانات إذ من النادر أن نجد دراسات قطاعية أو إحصائية عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما انه يصعب إيجاد مراجع ودراسات تساهم في إشهار الطاقات الكبيرة للبلاد في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وبصورة عامة فإنه من الصعب الحصول على معلومات بخصوص الاستثمارات. من ناحية أخرى هناك ضعف في الإحصائيات، وغياب شبه كلي للمتابعة الفعلية لإنجاز المشروع الاستثماري.

قانون الاستثمار:

- يتكون الإطار القانوني للاستثمارات الأجنبية المباشرة، من القانون الخاص بالاستثمار. كما تقوم قوانين قطاعية بتنظيم مظاهر أخرى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في حين تنظم قوانين خاصة القطاع النفطي والمنجمي والبنكي....

- انتهجت الدول العربية عدة مناهج في هذا الصدد:
- إصدار نظام مخصص حصرا للاستثمار الأجنبي المباشر

- أو إصدار قانون الاستثمار يطبق في نفس الوقت على المستثمرين الوطنيين (المقيمين أو غير المقيمين) وعلى المستثمرين الأجانب.

قانون الاستثمار:

- في العديد من الدول العربية ، يتميز القانون المتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة بالوضوح، وبحمائية كافية للاستثمار الأجنبي، وبحرية تحويل الأرباح ورأس المال للخارج وبحرية اقتصادية كبيرة.

قانون الاستثمار

- وينعكس النظام المطبق على تعريف الاستثمار والمستثمر وعلى قواعد التأسيس والاتجاه إلا صلاحي الملائم للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- لكن في الآن نفسه، يخضع الاستثمار الأجنبي في بعض الدول إلى نظام أكثر تشددا من النظام الذي يخضع إليه الاستثمار الوطني.

حرية الاستثمار:

- في كثير من الأحيان لا يتمتع المستثمر الأجنبي، خلافا للمستثمر الوطني بحرية الاستثمار إذ أنه يخضع لنظام التراخيص في كل القطاعات.
- والملاحظ أن نظام الكفالة في بعض الدول النفطية يظل العائق الأساسي فيما يتعلق بتحريك الأشخاص بالرغم من الإصلاحات الذي شهده إطار الاستثمارات الأجنبية في هذه الدول.

- هناك اختيارين أساسيين في قوانين الاستثمار:

- نظام القائمة السلبية، والتي تمكن المستثمرين الأجانب من الاستثمار في كل القطاعات الاقتصادية ما عدى الأنشطة المستثناة من الاستثمار الأجنبي المحددة في القائمة . بصفة عامة تقتلص قائمة القطاعات المستثناة تدريجيا حسب تطور نسق التحولات الاقتصادية.

- أو نظام القائمة الايجابية التي تمكن المستثمرين الأجانب من الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المنصوص عليها فقط في القانون.
- الملكية الأجنبية:**

يمكن للأجانب الاستثمار إما في إطار

- الملكية التامة دون أن يكونوا مضطرين للاشتراك مع وطنيين.
- أو في إطار شراكة. في بعض الأحيان يشترط القانون على المستثمر الأجنبي أن يكون لديه شريك محلي للحصول على ترخيص لمشروع أو إلى شروط متعلقة بالقيمة المالية للاستثمار
- كما يضمن القانون في بعض الأحيان حرية شراء حصص من استثمار محلي أو أجنبي أو مشترك.

المعاملة

- في بعض الأحيان وفي العديد من الميادين (الضرائب، الملكية العقارية) لا يتمتع المستثمرون الأجانب بقاعدة المعاملة الوطنية ونلاحظ وجود تمييز لصالح المستثمرين المحليين.
- في الدول النفطية يتمتع مستثمرو بعض الدول (مستثمرو دول مجلس التعاون الخليجي) بمزايا لا يتمتع بها بقية المستثمرين الأجانب. ويمثل بند الدولة الأكثر رعاية جزءا هاما من نظام الاستثمارات الأجنبية المباشرة إذ يمكن من تجنب التمييز بين المستثمرين الأجانب

الحماية والضمانات:

- ينص القانون عامة في الدول العربية، أنه لا تجوز مصادرة الاستثمارات الأجنبية كليا أو جزئيا إلا بحكم قضائي، كما لا يجوز نزع

الملكية كليا أو جزئيا إلا تحقيقا للمصلحة العامة ويكون ذلك بدون تمييز ومقابل تعويض عادل .

- لكن لا ينص القانون في بعض الدول العربية على إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نشوب نزاع حول الملكية بين الدولة والمستثمر الأجنبي..

تسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار:

في بعض الدول العربية:-

- يفضل القانون التسوية الودية للنزاعات.
- وعلى هذا الأساس، لا ينص القانون في كل الحالات على إمكانية اللجوء إلى هيئة قضائية، وخاصة منها التحكيم بالرغم من انضمام الدول العربية إلى بعض الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف المتعلقة بالنزاعات بين الحكومة والمستثمر.
- على المستوى الداخلي، لا يوجد في الكثير من الدول العربية، قانونا حديثا حول التحكيم الدولي. في حين أنها تتبنى قانونا يتعلق بالتحكيم الداخلي.

تسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار:

- بالرغم الإصلاحات ، تبقى بعض القوانين غير حامية إذ أن المبدأ هو عدم إمكانية لجوء الأشخاص العموميين المرتبطين بعلاقات اقتصادية دولية إلى التحكيم.
- كما أن التحكيم وبقية طرق تسوية النزاعات ليست متطورة جدا في أوساط الأعمال ولا تقبل الدولة بسهولة إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في العقود التي تبرمها، إذ تفضل اللجوء إلى المحاكم الداخلية.

- لا يوجد في بعض الدول تشريع متعلق بتنفيذ القرارات التحكيمية.
- النزاعات التجارية :
- في عدد من الدول العربية تم إنشاء محاكم تجارية للفصل بين جميع النزاعات التجارية.
- لكن تبقى الإجراءات بطيئة.
- تمثل استقلالية المحاكم والقضاء بصفة عامة وكذلك احترام العقود ميزات نسبية أساسية وعاملا حائيا هاما بالنسبة للشركات الأجنبية.
- الاتفاقيات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة والممانعة للاندواج الضريبي .
- تعد نسبة الاتفاقيات الثنائية المبرمة من طرف الدولة عنصرا مؤثرا على مناخ الاستثمار.
- ويمثل إبرام اتفاقيات التبادل الحرّ مع أهم البلدان المستثمرة أفضل طريق نحو تحقيق مستقبل أفضل للاستثمارات.
- تحويل الأموال ونظام الصرف:
- في بعض الدول العربية لا يوجد أي نوع من القيود فيما يتعلق بنظام الصرف. وتتمتع هذه الدول تبعا لذلك بميزة نسبية هامة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .
- قوانين المنافسة :
- تبنت أغلب الدول العربية في فترة حديثة قوانين تتعلق بحماية حرية المنافسة وشفافية وأمانة المعاملات التجارية. وتحمي هذا القوانين حرية المنافسة ضد الممارسات الاحتكارية لبعض الشركات المهيمنة.

- وأنشأت هذا القوانين في بعض الأحيان مجالس حماية المنافسة .
- قوانين المنافسة والصفقات العمومية:
- أصدرت العديد من الدول العربية قوانين متعلقة المتعلقة بالصفقات العامة. لكن تبقى بعض هذه التشريعات مقيدة ومميزة لصالح الشركات المحلية.
- تفتقر بعض الدول حتى الآن إلى تشريع حديث يتعلق بحماية حرية المنافسة والأسعار وشفافية ونزاهة المعاملات التجارية كما أنها لا تتمتع بجهاز مكلف بمراقبة حرية المنافسة.
- قوانين العمل:
- تبنت اغلب الدول العربية قوانين حديثة متعلقة بالعمل. لكن تتميز بعض هذه القوانين بطابعها التقييدي:
- يفرض على الشركات الأجنبية عدة التزامات تتعلق أساسا بالأفضلية التي يتمتع بها العمال المحليون في مادتي العمل والتكوين .
- تنظم هذه القوانين عقود العمل وهي تتكون من عقود محددة المدة أو عقود غير محددة المدة أو محددة بإنجاز عمل معين. وتتميز عقود العمل في بعض الدول بشروط شكلية متشددة.
- الجمارك:
- بفضل انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة نصت بعض الدول على إرساء سوق جمركية منفتحة وغير محمية، إذ يمكن استيراد كل المواد تقريبا دون تراخيص. وتعد النسبة العادية للرسوم الجمركية ضعيفة. لكن تبقى مع ذلك بعض القيود قائمة.

تتمتع الشركات الوطنية وحدها في بعض الدول بإمكانية الاستيراد أو تخضع الشركات الأجنبية إلى ترتيب متشددة .
التشريع الضريبي:

- في بعض الأحيان لا ينص التشريع على نظام ضريبي خاص بالاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتخضع هذه الأخيرة للنظام العام للرسوم. في دول الخليج العربي يميز المستثمرين الوطنيين على حساب الأجانب باستثناء مواطني دول مجلس التعاون الخليجي.
 - تخضع أهم الضرائب إلى قانون خاص. ويكرس هذا القانون إرادة الحكومة لتطوير الجباية وجذب الاستثمار وتطويره. ويتضح هذا الاتجاه في نسبة الضرائب بصفة عامة، وعدد الشرائح ضريبية.
 - تتراوح الضريبة على الدخل بين 5 و30 في المائة موزعة على عدد من الشرائح الضريبية (5 أو 6 في بعض الأحيان).
 - أما النسبة العليا للضريبة على أرباح الشركات، فهي لا تتجاوز 35 في المائة في عدد هام من الدول العربية.
 - وتعد هذه النسب في مستوى المعدلات الدولية.
- التشريع الضريبي:-**

- يوجد بالإضافة إلى الضرائب على الأرباح، رسم الطابع ورسوم محلية ورسوم أخرى. لكن لا يوجد إلى الآن في بعض الدول ضريبة على القيمة المضافة (VAT) المفروض على البضائع المستوردة.
- وتكمن خصوصية هذا النوع من الرسوم في بساطته حيث أنه يعوض عدة رسوم وضرائب أخرى ويمكن من خلالها من ملائمة النظام

الضريبي مع بقية النظم الضريبية للبلدان المستثمرة وخاصة دول الاتحاد الأوروبي.

الملكية الفكرية :

قامت اغلب الدول العربية بإصدار جملة من النصوص المتعلقة بحماية براءات الاختراع والعلامات وحقوق المؤلف والملكية الصناعية. كما تم إحداث هيئات متخصصة في هذا المجال. وقامت الحكومات باتخاذ جملة من التدابير للتصدي للتقليد والتزييف.

لكن يوجد بعض الضعف القانوني في بعض المجالات مثلا في ما يتعلق بحماية النماذج الصناعية. كما لا تتمتع الهيئات المكلفة بالحماية الفكرية بالوسائل المادية اللازمة فيما يتعلق بإسناد شهادات تسجيل البراءات مثلا.

أخيرا لا يوجد غالبا تطبيق فعلي للقوانين .

الملكية الفكرية:

لا يكفي تبني نصوص تشريعية عصرية أو الانضمام إلى معاهدات دولية إذ لا بد أن تصاحبها تدابير تضمن تطبيقها الفعلي: خاصة فيما يتعلق بالتقليد الذي يساند الاقتصاد الموازي ويهدد الصناعة الوطنية.

المعايير الأساسية للمستثمرين:

البنية التحتية:

تمثل البنية التحتية عنصر هام من مناخ الاستثمار:

وتتكون هذه البنية من شبكة الطرقات التي تربط بين أهم المدن والمناطق في البلاد والموانئ البحرية والجوية والاتصالات وشبكة الماء والكهرباء وإنشاء المدن الصناعية.

المعايير الأساسية للمستثمرين:

الكفاءات وتكلفة العمل:

تتمثل أهم العوائق لتوظيف اليد العاملة الوطنية في: قلة الفعالية، وقلة الإنتاجية، وعدم لياونة القانون الوطني في موضوع العمل وفصل العمال المحليين.

المعايير الأساسية للمستثمرين:

التعليم والبحث والتطوير:

تخصص الحكومات العربية مبالغ هامة في قطاع التعليم والبحث والتطوير. وتوجد في بعض الأحيان (الدول النفطية) مدارس دولية تقدم تعليم ذات جودة عالية.

بالرغم من ذلك هناك نقص فادح في جودة البحث والتطوير الأساسي والبحث العلمي التنموي (R & D) والتكوين العلمي الضروري لإرساء اقتصاد ذو تكنولوجيا متطورة.

المعايير الأساسية للمستثمرين:

الإطار المؤسسي والمالي والقانوني للأعمال :

يقوم البنك الدولي سنويا بانجاز دراسة معمقة حول إطار الاستثمار في عدد من الدول. وترتكز هذه الدراسة على عدد من المؤشرات التي تسمح بتحديد ما إذا كانت التشريعات والإجراءات المتبناة من قبل الحكومة مشجعة أم رادعة للاستثمار ومناخ الأعمال.

<http://www.doingbusiness.org/z> وتعطي هذه التقارير بيانات

تتعلق مثلا بالفترة الزمنية الضرورية لإنشاء وتشغيل المشروع أو لتصفية

أو إنهاء المشاريع . وتعتبر هذه الفترات طويلة نسبيا مقارنة بالدول الأخرى المنافسة.

من هذا المنطلق، من الضروري إصلاح الإدارات لتخفيف الإجراءات.
خدمات الانترنت :

تشكو الدول العربية من نقص في مجال الانترنت: التجارة عن بعد/الحكومة الالكترونية ومن نقص في تقنيات الإعلام مما يؤدي إلى عدم الاستغلال الكلي لطاقت هذا القطاع الواعد.

من ناحية أخرى إن مواقع هيئات الاستثمار على الإنترنت في الدول العربية ضعيف جدا حيث عدد الدراسات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة نادرة جدا. كما أن المعلومات المتوفرة حول الاستثمارات قليلة ولا توجد أية دراسة على المواقع حول الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات والمناطق، وهو ما يمثل عرقلة فعلية للمستثمر الذي يبحث عن معلومات دقيقة وسريعة.

نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتحديات في ميدان استقطاب الاستثمارات المباشرة الأجنبية:

لتقييم مناخ الاستثمار في دولة معينة من الأحسن إقامة جدول يلخص العناصر الايجابية والسلبية.

حصر نقاط الضعف تسمح للدولة بتحسين قدرتها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة منها على المدى البعيد.

نقاط القوة (مثال صوري):

❖ استقرار سياسي؛

❖ موقع جغرافي استراتيجي؛

- ❖ اتفاقيات تبادل حر إقليمية تفتح الباب إلى أسواق المنطقة
 - ❖ سكان شباب منفتحون على التقنيات الجديدة للإعلام والاتصالات؛
 - ❖ وفرة اليد العاملة ذات الكفاءة العالية والغير مكلفة؛
 - ❖ توفر المواد الأولية
 - ❖ منشآت جيدة (مواني، مطارات، كهرباء، اتصالات)؛
 - ❖ إطار معيشي جيد؛
 - ❖ مستوى تعليمي عالي للسكان؛
 - ❖ التفتح على اللغات الأجنبية؛
 - ❖ نسبة مرتفعة من المحصلين على الشهادات العليا.
- نقاط الضعف (مثال صوري)**

- ❖ بطئ الإصلاحات؛
- ❖ هيمنة القطاع العام؛
- ❖ تشريع استثماري غير مشجع؛
- ❖ غياب مشاريع خصخصة فعلية؛
- ❖ قطاع اقتصادي موازي هام؛
- ❖ قطاع مصرفي قليل التطور متكون في أغلبه من مصارف عامة؛
- ❖ صعوبة حصول القطاع الخاص على قروض؛
- ❖ غياب الشفافية في الأعمال؛
- ❖ حقوق ملكية ضعيفة؛
- ❖ اقتصاد قليل التنوع؛

❖ غياب المتابعة وغياب المعلومات حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتأثيراتها؛

❖ نظام مالي صارم ونظام صرف غير مناسب؛

❖ إنتاجية ضعيفة؛

❖ أسواق مالية قليلة التطور.

التهديدات (مثال صوري)

❖ صورة سلبية في الخارج؛

❖ هجرة الأدمغة؛

❖ غياب إرادة حقيقية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

❖ غياب المعلومات المناسبة حول فرص الاستثمار؛

❖ البيروقراطية؛

❖ غياب سياسة البحث والتنمية R&D وعدم إحداث أقطاب لتشجيع أحداث

شركات ذات تقنية عالية؛

❖ مستوى مرتفع للقيود التجارية؛

❖ غياب سياسة تسويق نشيطة و lobbying للترويج الخارج؛

الفرص (مثال صوري)

❖ دراسة عن بعد عبر الإنترنت؛

❖ اتصالات؛

❖ سياحة؛

❖ كهرباء وغاز؛

❖ مصارف؛

- ❖ نقطة عبور نحو الأسواق العربية والدولية؛
 - ❖ زراعة؛
 - ❖ استثمارات مباشرة أجنبية في مراكز الاتصالات، التجارة عبر الإنترنت والخدمات القانونية؛
 - ❖ استثمارات أجنبية مباشرة في المنشآت؛
 - ❖ مراكز العمل عن بعد؛
 - ❖ إمكانية خصخصة شركات عامة؛
 - ❖ مناطق حرة
 - ❖ عمل تطبيقي
 - على أساس معلوماتك الشخصية وبيانات البنك العالمي التي تتعلق ببلدك
 - بيّن نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص المتاحة والتهديدات لمناخ الاستثمار في بلدك.
 - اقترح التوصيات التي من شأنها أن تحسّن مناخ الاستثمار في بلدك.
- توصيات:

تحسين الإطار المؤسسي :

هيئة الاستثمار:

في بعض الدول لا توجد هيئة مكلفة بتنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة. في المقابل، توجد إدارة مختصة في منح التراخيص ومتابعة انجاز المشاريع الاستثمارية. لكن ليست هناك أية معلومات متوفرة حول المشاريع التي تم انجازها فعلا. وعلى هذا الأساس، لا بد من إحداث إدارة مختصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز دورها.

لا بد من وضع إستراتيجية لمتابعة الاستثمارات المنجزة، كما أن هيئة الاستثمار لا بد أن تقوم بدراسة الأسباب التي حالت دون تفعيل التراخيص على أرض الواقع.

خاتمة وتوصيات: تبسيط الإجراءات:

- لا بد من استبدال "التراخيص" بإجراء "الإعلان"، أو "كراس الشروط"، إلا في بعض القطاعات المحددة حصراً، فنظامي الإعلان أو كراس الشروط يكرسا مبدأ أحسن حرية الاستثمار.
- ومن جهة أخرى، لا بد من تسهيل الحصول على تأشيرة دخول وزيارة رجال الأعمال والمستثمرين.
- كما أن تطوير القطاع السياحي يقتضي إحداث تأشيرة سياحية خاصة.
- في نفس الإطار، لا بد من اتخاذ بعض الإجراءات لإلغاء الكفالة في بعض الدول بصورة تدريجية.

خاتمة وتوصيات: تحديث إطار الاستثمار:

- لا بد من تحسين شفافية القانون الوطني في مادة الاستثمارات وذلك للحد من الغموض والتناقضات في التأويل.
- إن الرسوم التي يخضع لها المستثمرون الأجانب يجب أن يتم تخفيضها بطريقة تجعلها على الأقل تساوي النسب المنطبقة على المستثمرين الوطنيين.

- حرية الاستثمار وتحسين استقبال الاستثمارات
- من الضروري أن ينص القانون بوضوح على مبدأ حرية الاستثمار، كما أن حدود هذه الحرية يجب تعيينها أيضاً بصورة جلية.

- ومن الضروري تبسيط الإجراءات وذلك باجتئاب السلطة التقديرية للإدارة وبتقليص عدد المستندات المطلوبة .
- لا بد إلى جانب ذلك من بذل جهود إضافية لضمان شفافية التشريع وإمكانية توقع التعديلات التي ستطرأ عليه بصورة مسبقة وذلك لكي يكون المستثمر الأجنبي على علم مسبق بالحدود المسطرة على حرية الاستثمار.

تحديث مناخ الاستثمار :

كما أنه من الضروري تحديث نظام التشجيع، ويمكن في هذه الحالة وضع نظامين مختلفين: التشجيع الممنوحة للاستثمارات بصورة عامة والامتيازات الخاصة الممنوحة للاستثمارات التي تعتبرها الحكومة ذات أولوية وذلك في قطاعات محددة حصريا من قبل القانون. كما أن التشريع يجب أن ينص على الإمكانية الممنوحة للحكومة في إبرام عقود دولية وذلك عندما تكون التكاليف الاستثمارية للمشروع ذات أهمية.

تحديث مناخ الاستثمار تعميم نظام النافذة الموحدة: one stop shop

يجب أن يتم تعميم إنشاء النافذة الموحدة، ويجب أن تكون هذه النافذة المخاطب الوحيد للمستثمر ويجب أن تكون قراراتها ذات قوة إلزامية تجاه جميع الإدارات (في مادة الضرائب والتجارة وبطاقة الإقامة...).

تحديث مناخ الاستثمار: خلق إطار قانوني واضح ومستقر:

- لا بد أن يكون قانون الاستثمار واضحا لا يؤدي إلى اتخاذ قرارات يصعب الإطلاع على نتائجها بصفة مسبقة. على المستثمرين أن يضطلعوا أيضا على الحدود التي تفرضها القوانين.

- وأخيرا فإنه يمكن ضمان شفافية أكثر في المعاملات، وذلك من خلال وضع مجموعة نصوص متعلقة بالاستثمار والإصلاحات المصاحبة له ونشرها للعامة (السفارات، الرائد الرسمي، المواقع على الإنترنت، مصارف المعلومات...) .

- تحسين شفافية التشريع في مادة الاستثمار وقدرة المستثمر على توقع التغييرات التي ستطرأ عليه وذلك للحد قدر المستطاع من التناقضات التي يمكن أن تنشأ عند التأويل.

توصيات: تدعيم الضمانات واللجوء إلى التحكيم :

- إن المصادقة على المعاهدات الدولية المتعلقة بتسوية النزاعات يجب أن يتم النص عليها من قبل القوانين المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- إن الانخراط باتفاقية ICSID يمثل عاملا أساسيا في تأمين الاستثمارات المباشرة الأجنبية.

- على الصعيد الداخلي من الأحسن تبني أو تحديث قانون يتعلق بالتحكيم الدولي وجعله أكثر انسجاما مع القانون النموذجي لاتفاقية الأمم المتحدة حول قانون التجارة الدولية المتعلق بالتحكيم التجاري الدولي UNCITRAL وذلك لتعزيز استقلالية التحكيم في مادة الاتفاق التحكيمي، والإجراءات التحكيمية، وسرية الجلسات، والقانون المنطبق، وتنفيذ القرارات التحكيمية .

توصيات: تدعيم الضمانات واللجوء للتحكيم:

- على القانون أن يؤكد بصورة واضحة إمكانية اللجوء للتحكيم بالنسبة للأشخاص العموميين في علاقاتهم الاقتصادية الدولية.

- على القطاع العام، وكذلك الغرف التجارية، أن تلعب دور الحافز لتنمية الثقافة التحكيمية. وفي نفس السياق يجب تدعيم اللجوء للتحكيم الداخلي والدولي وكذلك الوسائل الأخرى البديلة لحل النزاعات (الوساطة، لجنة الشكايات، الصلح..) في أوساط الأعمال، وذلك بهدف إرساء ثقافة تحكيمية ضرورية لرفع عدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- يجب تكوين جيل جديد من المحكمين العرب لهم مستوى عالمي
- في موضوع النزاعات التجارية لا بد من إرساء محاكم مختصة وتدعيم استقلالية القضاء .

تحسين محيط الاستثمار وتخفيف الاقتصاد:

- لا يمكن لأفضل القوانين أن تشجع رؤوس الأموال الخاصة على الاستثمار إن كان الإطار القانوني والاقتصادي للاستثمار غير ملائم، لذا

يجب:

تحسين الإطار الضريبي؛

حماية فعالة للملكية الفكرية:

إنشاء مناخ تنافسي:

تحسين محيط الاستثمار وتخفيف الاقتصاد

وبالتالي فعلى السلطة الإسراع بتعديل تشريعها الذي يجب أن يكون

خاضعا للمبادئ الأساسية التالية:

مبدأ حرية الأسعار، باستثناء عدد من المواد التي تعتبر حساسة أو

ذات أهمية إستراتيجية:

- إخضاع الهياكل العامة للمنافسة؛
- ردع الممارسات الغير التنافسية ومعاقبته.

ومن ناحية أخرى، لا بد من إنشاء مجلس للمنافسة تتمثل مهمته في السهر على حسن سير السوق وتجنب حالات الاحتكار وهيمنة القطاع الخاص المتناقضة مع مبدأ نزاهة التصرفات التجارية والتعسف في استعمال وضعية مهيمنة وفي نفس الإطار يجب تبسيط إجراءات إبرام الصفقات العامة وجعلها أكثر شفافية وبساطة .

الحد من البيروقراطية:

من الضروري تبسيط إجراءات إنشاء وحل الشركات وذلك بهدف المحافظة على المصالح الشرعية للمستثمر. وفي هذا الإطار، يجب الحد من البيروقراطية وذلك بإرساء آجال ملزمة وبالحد من عدد الوثائق المطلوبة من المستثمر وتبسيط إجراءات المراقبة (الحد أكثر ما يمكن من الرقابة المسبقة).

تحويل رؤوس الأموال:

أما بخصوص إعادة تحويل رؤوس الأموال للخارج:

- يمكن إلغاء أو الحد من شروط الآجال
 - من الضروري ضمان تحويل الأموال والإرباح والأجور...
 - إلغاء كل تقييم أو ترخيص من قبل الإدارة (مجلس، سلطة مصرفية).
- توصيات: تدعيم القطاع الخاص والاستثمارات متوسطة

وصغيرة الحجم

- من المهم في هذا الإطار الحد تدريجيا من قائمة الأنشطة المستثناة من الاستثمار الأجنبي طبقا لنسق الإصلاحات الاقتصادية.
- وعلى هذا الأساس، فإن وجود قطاع خاص وطني نشيط يمثل عاملا أساسيا لجذب الاستثمارات الأجنبية.

توصيات: تطوير روح المبادرة والشراكة :

من الضروري مساندة الاستثمارات المتوسطة والصغيرة الحجم من قبل مستشارين مختصين في الخدمات وتشجيع العلاقة بين الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم الوطنية والشركات الأجنبية عن طريق برامج شراكة. كما يجب أن تلعب الجامعات دورا محوريا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

توصيات: تدعيم الإصلاحات الهيكلية :

- لا بد من تفعيل الإصلاحات الهيكلية لتسهيل تنمية القطاع الخاص في عدد من الميادين وتحقيق التنوع الاقتصادي للبلاد.
- تتمحور الإصلاحات الهيكلية الإستراتيجية حول المحاور الكبرى التالية:
- الحد من النفقات العامة غير المنتجة؛
- تنويع الاقتصاد للحد من ضغط القطاعات الأولية؛
- الحد من هيمنة القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص؛
- توفير فرص العمل والتدريب للشباب.

سياسة الإصلاح لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة: الخصخصة

٣ ملاحظات:

- لا تعني الخصخصة توقف نشاط الشركات العامة أو نهاية دور القطاع العام، بل تعني تدخل أقل وأحسن للحكومة.
- لا تعد الخصخصة هدفا في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لخلق الثروة وفرص العمل وتطوير الاقتصاد ولا بد أن تؤدي إلى الحد من النفقات العامة الغير مجدية.

- ليس هناك نموذج معين للخصخصة. لكي تحقق الخصخصة نموًا حقيقياً دون أن تخل بالتوازنات ودون أن تؤدي إلى أزمات، لابد أن تكون متلائمة مع الهيكل الاقتصادي لكل بلد وموافقة لنسق تطوره ولضغوطاته الاجتماعية. كما لا يجب أن تتم الخصخصة بشكل سريع لذلك يتم دراستها حسب إستراتيجية صارمة وطويلة الأمد من قبل هيئة عامة (أو وزارة متخصصة) أو من قبل هيكل وطني و/أو أجنبي متخصص في التقييم الداخلي.

الخصخصة

- إن الخصخصة ضرورية لتطوير الاقتصاد، لكن يمكن أن يؤدي تحرير متسرع للقطاع العام إلى تكلفة اجتماعية باهظة. لذا يمكن تبني بعض الإجراءات للحد من هذه الانعكاسات السلبية:
- يجب أن تكون الخصخصة متدرجة دون أن تكون بطيئة وأن لا تعطل نسق الإصلاحات وأن لا تخل بالأمن الاجتماعي؛
- يجب أن تكون الخصخصة مراقبة من قبل هيكل مستقل يتمتع بسلطات هامة مرتبط بالهيئات العليا للدولة (رئاسة الجمهورية مثلاً)؛
- لا يجب أن تؤدي الخصخصة إلى احتكارات فعلية من طرف القطاع الخاص ومن الضروري إحداث مجلس للمنافسة معد لهذا الغرض كما يجب وضع آجال صارمة وإجراءات شفافة وعادلة وسريعة؛
- لا بد أن تكون الخصخصة مماثلة للاستثمار وأن تتمتع تبعاً لذلك بالمزايا وبالإعفاءات المنصوص عليها في التشريع

تمكن المساندة التقنية والمالية للمنظمات الدولية (البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي...) من الأخذ بعين الاعتبار أبرز الممارسات الدولية ومن تأهيل الشركات التي تواجه صعوبات اقتصادية.

توصيات:

تنمية الموارد البشرية والرأس المال البشري:

يمثل تحديث القطاع التربوي إحدى الأولويات، إذ لا بد من تبني

الإصلاحات التالية:

- سياسة تدريب يتم تفعيلها على المدى البعيد؛
- سياسة تشجيع عن طريق الضريبة والمساعدات المالية حتى يتم إشراك الشركات الأجنبية والوطنية في مجهود التدريب؛

توصيات:

تنمية الموارد البشرية والرأس المال البشري

- لا بد من اتخاذ الإجراءات التالية أو تحسينها:
- الاهتمام بالتكوين المستمر وبالتداول لدى الشركات وذلك للرفع من المستوى العام للخبرات؛
- مضاعفة كسب المعرفة عن طريق استثمارات أكثر في ميدان التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال، وعبر تطوير البحث التكنولوجي؛
- لتطوير القدرة التنافسية، لا بد من تحسين الحاكمية وزيادة الاستثمار في الرأس المال البشري وذلك لإدماج الاقتصاد الوطني في اقتصاد السوق على أساس مبدأ تحقيق مصلحة الطرفين win-win.

توصيات: النهوض بالاستثمارات الأجنبية المباشرة والترويج لها :

- أن مهمة النهوض بالاستثمارات الأجنبية غير منصوص عليها في بعض القوانين العربية ،. فهذه المهمة تتطلب لوحدها إستراتيجية متطورة.
- ومن الملاحظ أن العديد من دول المنطقة أنشأت وكالات مختصة في النهوض بالاستثمارات أو مختصة تحديدا في النهوض بالاستثمارات الأجنبية.
- يجب إن يقع تحديد الأهداف المستقبلية للتميز عن الدول المنافسة:

.benchmarking

يجب وضع إستراتيجية للنهوض بالاستثمارات عن طريق هيئة الاستثمار وذلك بتنظيم حملات دولية لتسويق الفرص الاستثمارية وتكوين جماعات ضغط تساند القدرات الفعلية للبلاد ، وذلك من خلال السلك الدبلوماسي في الخارج الذي يمكن أن يلعب دورا جوهريا للنهوض بالاستثمارات. من هنا تكمن أهمية تكوين جيل جديد من الدبلوماسيين القادرين على المساهمة في بناء صورة إيجابية للبلاد كموقع لاحتضان الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

التحرير الاقتصادي والنهوض بالاستثمارات الأجنبية المباشرة:

- في إطار إستراتيجية النهوض بالاستثمار، يمكن اللجوء إلى فرضيتين:
 - إما إنشاء وكالة تحتوي على مصلحة مكلفة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
 - أو إنشاء وكالة مكلفة حصرا بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- في الحالتين، يبقى إنشاء هذا الهيكل أمرا ضروريا ومن الأفضل إن يتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي وبميزانية خاصة .

- يجب تفعيل دور هذه المؤسسة وتجاوز مجرد الوظائف الإدارية. فالوكالة المستقلة والمؤسسة على مبدأ الخدمة وليس على مبدأ السلطة أو السيادة هي وحدها الكفيلة بالنهوض بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظروف مثلى.

خاتمة وتوصيات: النهوض بالاستثمارات الأجنبية المباشرة:

- يجب أن تضطلع هيئة النهوض بالاستثمار بثلاث مهام رئيسية:
 - بناء صورة ايجابية للبلاد كموقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
 - توجيه ومساعدة المستثمر؛

النشاطات الترويجية للوكالة:

يجب أن تمارس الوكالة نشاطها في إطار عصري وعملي، كما يجب أن تضطلع بآليات عصرية لتشجيع الاستثمار، وعليها أن تعد سياسة إشهار وإعلام حول أهم الإصلاحات المنجزة تستهدف المجموعة الدولية للأعمال.

النهوض بالاستثمارات الأجنبية المباشرة

- لا بد من فصل هيكلي ومالي لمختلف الهياكل الوطنية المكلفة بالاستثمار والهياكل المكلفة بتشجيع الاستثمار. بمعنى آخر إن الوظائف الإدارية (منح الرخص، مراقبة التزامات المستثمرين...) يجب القيام بها من قبل هياكل وطنية مستقلة عن الهياكل المكلفة بتشجيع الاستثمار.

توصيات:

النهوض بالاستثمارات الأجنبية المباشرة:

- نشر النصوص القانونية على الانترنت وترجمتها في لغات متعددة، ووضع هذه النصوص على ذمة العموم لدى السفارات في الخارج

وتنظيم مؤتمرات، ومعارض، وحلقات دراسية للتعميم والتبسيط في أغلب دول المستثمرين.

إرساء إستراتيجية للنهوض بالاستثمارات على المدى القصير والمتوسط وعلى المدى البعيد.

تحسين الحاكمية :

إن إسراع نسق برنامج الإصلاحات في البلاد ، وخاصة القطاع المصرفي والمالي، وحاكمية المؤسسات، والنظام القضائي والإدارة العامة، إلى جانب وضع إجراءات للحد من حجم القطاع الموازي، تبقى أساسية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والانتفاع منها.

الحاكمية:

إن تبني الإصلاحات الاقتصادية يقتضي تطوير الحاكمية، عن طريق تحقيق الأولويات التالية:

- ❖ احترام القاعدة القانونية وضمان شفافية المعلومات الاقتصادية وإجراءات اتخاذ القرارات،
 - ❖ مقاومة الفساد عن طريق تبني إجراءات ملموسة للوقاية والردع،
 - ❖ تجنب تبني القوانين الغامضة أو التي تمنح للإدارة سلطة تأويلية وتقديرية واسعة،
 - ❖ تدعيم التعاون الفعلي بين القطاعين العام والخاص، وتفعيل دور المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في مسار التطور الاجتماعي،
 - ❖ تأمين حقوق الملكية الفكرية وتشديد المسؤولية، الحاكمية ومقاومة الفساد .
- ### خفض الرسوم الجمركية:
- ❖ تطوير تشريع البلاد وتفعيل الوسائل التشجيعية والزجرية (الخ)

❖ إصلاح النظام القضائي وتعزيز برامج التكوين للسلك القضائي.

إن الإرادة السياسية وحدها غير كافية ، إذ لا بد أن تقوم الدولة أولاً بالمقاومة الفعلية للبيروقراطية والفساد، فيجب على الدولة أن تعطي المثال وأن تبتعد عن تبني تشريع غير واضح يعطي للإدارة، سواء كانت جمركية أو جنائية وقضائية، سلطات تقديرية واسعة.

لكن مقاومة هذه الظواهر تعود كذلك إلى المؤسسة المدنية (النقابات، الجمعيات الحرفية...) ووسائل الإعلام.

توصيات: تدعيم التعاون الدولي

تعزز الاتفاقيات الثنائية حماية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتؤدي في الآن نفسه إلى تشجيع الاستثمارات المعينة التي ترى الدولة ضرورة في استقطابها.

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يؤدي إلى الاندماج في السوق العالمية واستقطاب استثمارات أكثر. مع العلم أن العلاقة بين التجارة والاستثمار هي اليوم وطيدة جداً.

على صعيد المنطقة، من الضروري الإسراع في تدعيم الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية. كما يجب تطوير العلاقات الاستثمارية مع الدول العربية الأخرى (من خلال إبرام اتفاقيات تبادل حر واستثمار، والتعاون مع الوكالات العربية للنهوض بالاستثمارات الأكثر نجاحاً...)